التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر

"An econometric analysis of the effect of income distribution on economic growth in Algeria

د/وهيبة سراج - أستاذة محاضرة قسم ب، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف -الجزائر w.serradj@univhb-chlef.dz
ط/ أسماء ناويس - طالبة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف -الجزائر sama_dz@outlook.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، باستخدام نموذج انحدار خطي متعدد كان فيه معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي) المتغير التابع ومعامل جيني كمؤشر لتوزيع الدخل المتغير المستقل إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في النموذج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن توزيع الدخل ممثلا في مؤشر جيني لم يكن له أي تأثير على النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة(1980-2013) بالجزائر، بينما خلال الفترة (1989-1999) كان هناك أثر طردي من توزيع الدخل باتجاه النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، معامل جيني.

Abstract:

In this study, we aim to examine and measure the impact of income distribution on the economic growth in Algeria during the period 1980-2013, by using a Multiple Linear Regression Model in which real economic growth rate (real gross domestic product growth rate) was the dependent variable and the Gini coefficient as an independent income distribution index plus some other variables that would affect the model.

the study concluded that the income distribution represented by the Gini index didn't have any effect on the economic growth during the period of the study (1980-2013), while during the period (1989-1999) there was a positive effect from the income distribution towards the economic growth.

keywords : Economic growth, Income distribution, Gini coefficient

JEL classification : C20, C22, E20,O43.

Received: 07/12/2016
Revised: 29/12/2016
Accepted: 28/02/2017
Online publication date: 01/03/2017

المقدمة:

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل الشغل الشاغل للحكومات قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، فإن تحقيق المساواة في تقسيم وتوزيع عوائد هذا النمو، والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية، هي إحدى الاهتمامات الكبيرة في عملية التنمية التي أخذت حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية التنموية. كما تنعكس أهمية توزيع الدخل على النمو الاقتصادي باعتباره عاملا مهما بالنسبة للتنمية الاقتصادية وكونه محددا لاختيارات المجتمع كما هو محدد للفقر عبر نصيب الفرد من الدخل، وذلك بناءا على دراسات علمية تؤكد أن عدالة توزيع الدخل تقود إلى نمو إقتصادي مرتفع بينما عدم التساوي يقود إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، ونقص الاستثمار وبطء النمو. كما يؤثر التوزيع العادل للدخول بين مختلف شرائح المجتمع على إمكانية إعادة توزيع الدخل وتخفيض نسبة الفقر، لذا فإن رسم سياسة حكومية يمكن بها توصيل هذه الخدمات للمجموعات الأكثر فقرا هو أمر على قدر كبير من الأهمية للمساهمة في تحقيق هدف تخفيض عدد من يقعون تحت خط الفقر ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

و من خلال هذه الدراسة نهدف إلى استكشاف العلاقة الموجودة بين توزيع الدخول والنمو الاقتصادي في الجزائر، لكون أن الاهتمام بطبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين تزايد في الأوساط الأكاديمية وبين صانعي السياسات خلال القرن العشرين. فقد كان جل الاقتصاديين يعتقد أن هذه العلاقة عكسية، ما يعني أن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء ملازم للزيادة في معدلات النمو وأن البحث الحثيث عن تحقيق توزيع متكافئ للدخل يضرّ بالنمو الاقتصادي.

بناءا على أهمية الموضوع والهدف منه، نطرح الإشكال الرئيسي التالي: **ما مدى تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر؟** والذي يمكن أن ندرج تحته السؤالين الفرعيين التاليين:

- هل عدالة توزيع الدخل شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي؟
- هل يوجد علاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

قبل الشروع في دراسة محاور الموضوع وبناءا على إشكالية البحث، فإننا سنحاول اختبار الفرضيتين التاليتين:

- إن عدالة توزيع الدخل شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي.
- يوجد أثر طردي لتوزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بالنسبة للحدود المكانية للدراسة فهي تتمثل في الجزائر، باعتبار موضوع دراستنا هو محاولة معرفة أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال جمع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها وتحديد نوع العلاقة الموجودة بين المتغيرين في الجزائر ، أما فيما يخص الحدود الزمنية فكانت الدراسة خلال الفترة (1980-2013).

سنعتمد في دراستنا النظرية على المنهج الاستنباطي مستخدمين أداة التوصيف والتحليل من أجل تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فسنعتمد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تحديد نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة بناءا على المعطيات الإحصائية وعلى البرنامج الإحصائي "Eviews".

الدراسات السابقة:

1- دراسة Malinen2007، بعنوان: " Acomment on the relationship between inequallity and growth"

هدفت الدراسة إلى عرض جوانب الجدل الذي ساد بين الآراء المؤيدة لوجود أثر سلبي على النمو من اللامساواة والآراء المؤيدة بوجود أثر إيجابي، وبينت هذه الدراسة أن سبب هذا الجدل ناتج عن وجود مشكلات تقنية في تقدير العلاقة، حيث استخدم الباحث 53 دولة للفترة(1970-1995) واستعان بنموذج انحدار خطي متعدد كان فيه النمو الاقتصادي متغير تابع ومعامل جيني متغير مستقل إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير اللامساواة على النمو الاقتصادي يتوقف على مستوى التنمية في البلد، أي أن التفاوت في توزيع الدخل يميل إلى التفاقم في المراحل الأولى من التنمية، وينخفض في المراحل المتقدمة منها.

2-دراسة Forbes 2000، بعنوان:" Areassessment of the relationship between inequality and growth"

هدفت الدراسة إلى تحدي الحجة القائلة بوجود علاقة سلبية بين اللامساواة والنمو الاقتصادي، ولاختبار تأثير اللامساواة على النمو الاقتصادي استخدمت الباحثة مجموعة من بيانات عن التفاوت في الدخل لـ 45 دولة عن الفترة (1966-1995)، حيث استخدمت نموذج انحدار خطي متعدد كان فيه متوسط النمو السنوي للدولة متغير تابع ومتغير اللامساواة متغير مستقل إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى أنه في المدى القصير والمتوسط زيادة اللامساواة في الدخل ترتبط بعلاقة إيجابية قوية مع النمو الاقتصادي، مع الملاحظة بأن هذه النتيجة قد لا تنطبق على الدولة الفقيرة جدا.

3- دراسة رضا صاحب أبو حمد 2010، بعنوان: "توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية"

هدفت الدراسة إلى توضيح علاقة توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي في الدول النامية. وقد افترضت الدراسة أن التفاوت في توزيع الدخل يكون محدودا في المرحلة الأولى من عملية النمو ثم يزداد مجاله حتى تصل إلى حد معين بعدها يأخذ بالتقلص مع استمرار عملية النمو في الدول النامية. واعتمد الباحث أسلوب تحليل البيانات المقطعية العرضية لـ 90 دولة نامية خلال 20 عاما وتطبيق طريقة OLS. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الدول التي تمتعت بمستوى مرتفع من نصيب الفرد من الدخل القومي تسير في طريق تقليص اللامساواة في توزيع الدخل.

4- دراسة أحمد مصطفى البطران 2013، بعنوان: " العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار التأثيرات المتبادلة بين اللامساواة في توزيع الدخل مقاسة بمعامل جيني والنمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مجموعة دول للفترة (1980-2010)، وذلك باستخدام أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بمعطيات بانل. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع اللامساواة في توزيع الدخل له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر النمو الاقتصادي كان له أثر سلبي على توزيع الدخل.

المحور الأول: الإطار النظري للعلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

أظهرت عدة دراسات العلاقة الوثيقة فيما بين درجة العدالة في توزيع الدخل و بين معدلات النمو، فسوء توزيع الدخل يثبط معدلات النمو ويحرم المجتمع من جهود فئات معينة قادرة على المساهمة في التنمية و التطوير.

1. توزيع الدخل ومؤشراته:

تدور فكرة التوزيع حول الأنصبة المتفاوتة التي يحصل عليها الأفراد عند انتقال المنتجات النهائية إلى الأسواق، بمعنى نصيب الفرد من الناتج النهائي للمجتمع أي أن هناك تفاوت في توزيع الدخول يتم قياسه باعتماد مجموعة من المؤشرات.

1-1. مفهوم توزيع الدخل: ففي **المعنى الضيق** لهذا الإصطلاح، يفهم التوزيع على أنهالواحد يحصل على كل الدخل فإن R=n، ومن ثم فإن قيمة R تقع بين 0 و n.

محاولة لتفسير القوى التي تحكم معدل مكافأة الوحدة لكل عنصر من العناصر**1** المشاركة في الإنتاج[1]، وهو ما يطلق عليه بالتوزيع الوظيفي أي تحديد نصيب كل عنصر من العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية[2]. و التوزيع يرتبط بالنظرية الإقتصادية من عدة زوايا أساسية:

- يكون التوزيع حالة خاصة أو حالات خاصة من النظرية العامة في القيمة (الأثمان)، ألا وهي حالات تحديد أثمان عناصر الإنتاج أو بمعنى أدق أثمان خدمات عناصر الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية[3].
- نظرية التوزيع تمثل حلقة الوصل بين نفقة الإنتاج (التكلفة) والقيمة (الثمن)، أو بمعنى آخر نظرية التوزيع هي الوجه الآخر لنظرية القيمة أي تحديد أثمان السلع والخدمات في السوق[4].
- أن نظرية التوزيع من حيث أنها تهدف إلى دراسة تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك أن أثمان عناصر الإنتاج هي التي تحدد للمنتج الكمية التي يستخدمها من كل عنصر[5].
- أن نظرية التوزيع بتحديدها أثمان خدمات عناصر الإنتاج سوف تؤدي إلى إمكانية تحديد النصيب الكلي أو المطلق لعناصر الإنتاج المختلفة في الدخل القومي*.

أما **المعنى الثاني الشامل** لنظرية التوزيع: يقوم بدراسة توزيع الدخل القومي على الأفراد. وهي دراسة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية، إذ تمكننا هذه الدراسة من بحث أثر السياسات الإقتصادية المختلفة على دخول الفئات الإجتماعية المتعددة، و هو ما يطلق عليه بالتوزيع الشخصي أي نصيب كل فرد من الدخل بصرف النظر عن مصدره[6].

2-1. مؤشرات قياسه: هناك عدة معايير لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، سنتطرق لأهمها:

1-2-1. المدى (Range): أبسط المقاييس المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل هو المدى، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة[7]، أي أكبر قيمة وأصغر قيمة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$R = (Maxy_i - Miny_i)/u \quad \text{.....(1)}$$

حيث: Y_i: دخل الفرد i (i=1.....n)، U: متوسط الدخل

2-2-1. انحراف الوسط النسبي (The Relative Mean Deviation): معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساو، وأبسط هذه المؤشرات يتم احتسابه من خلال قسمة متوسط الفروقات بين فئة دخل(x) على الوسط لدخل السكان[8]، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

وإذا كان الدخل موزعا توزيعا متساويا فإن R=0، وبالعكس إذا كان الفرد

$$M = \sum(U - Y_i)/n.u \quad \text{.....(2)}$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل فإنM=0، وإذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن M=2(2-1)n. ويأخذ مؤشر انحراف الوسط الحسابي التوزيع الكلي بعين الاعتبار على عكس مؤشر المدى الذي يفسر التوزيع بين القيمتين المتطرفتين.

3-2-1. التباين (The Raviance): يعتبر هذا المؤشر من أكثر المقاييس المستخدمة في الدراسات الإحصائية وهو يشبه مؤشر انحراف الوسط النسبي، إلا أنه يربع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$V = \sum(U - Y_i)^2/n \quad \text{.....(3)}$$

4-2-1. منحنى لورنز(Lorenz Curve): يعتبر منحنى لورنز إحدى أشهر الوسائل للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانيا. ويعرف بأنه العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل وهي التي تشكل المحور العمودي، والنسبة التراكمية للوحدات مستلمة الدخل، وهي التي تمثل المحور الأفقي، ويمثل وتر المربع الناتج خط المساواة التامة، وكلما اقترب المنحنى من وتر المربع دل ذلك على ارتفاع درجة المساواة والعكس صحيح[9]. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(01): منحنى لورنز

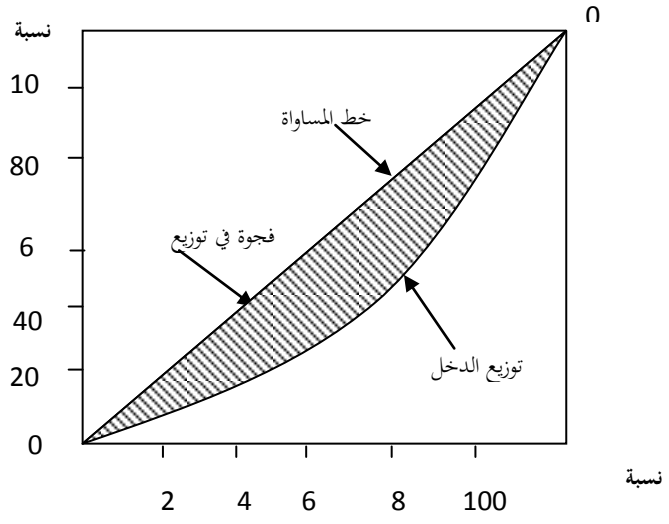

المصدر: كريمة كريم، جودت عبد الخالق، **" أساسيات التنمية الاقتصادية"**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، مصر، 2012، ص207.

2-2-5. معامل جيني (Gini Coefficient): يعتبر هذا المعامل من أكثر الطرق المستعملة في قياس التفاوت في توزيع الدخل، وهو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما عن خط المساواة فهو يقيس المنطقة الموجودة بين منحنى لورنز وخط التساوي، التي يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التساوي المطلق، وقيمته تتغير بين الصفر(تعني هذه القيمة أن كل الأفراد لها نفس الدخول) أي المساواة الكاملة في توزيع الدخول، والقيمة واحد التي تعني عدم المساواة الكاملة، أي أن فرد واحد يحصل على كل الدخل في المجتمع. كلما كان توزيع الدخل غير متساو، فإن لورنز يبتعد عم خط التوزيع المتساوي ويزيد حجم المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوي، وبالتالي فإن معامل جيني يزيد بزيادة التفاوت في التوزيع وينخفض بانخفاضه[10].

ويعبر عنه الإحصائيون بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$G = 1/(2n^2.u)\sum\sum|Y_i - Y_j| \quad \text{.....(4)}$$

حيث: G: معامل جيني، n: عدد أفراد المجتمع، U: الدخل المتوسط، Y_i, Y_j: مداخيل الأفراد i و j على التوالي

2-2-6. معامل ثيل (Thal Coefficient): تقاس العدالة التوزيعية للدخل بمقياس تايل وهو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، ويعطي بالعلاقة التالية:

$$T = \sum q_i \log q_i / {}^1\!/_n \quad \text{.....(5)}$$

حيث: n: عدد الأفراد، Q_i: الدخل لمجموعة (i) من الأفراد

2. النمو الاقتصادي وعوامله:

أصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول تحديد مفهوم واضح للنمو الاقتصادي وتحديد أهم عوامل النمو الإقتصادي.

2-1. مفهوم النمو الاقتصادي: لا تختلف الكتابات الإقتصادية الأكاديمية كثيرا في تحديدها لمفهوم النمو، وتركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على أنه الزيادة الكمية في الإنتاج أو الدخل الوطني، وفيما يلي سنستعرض أهم هذه التعاريف:

- يعرفه جون أروس:"أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط إقتصادي معين"[11]

- ويعرفه "Shapiro": "بأنه الزيادة في الإنتاج الإقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي "[12].

- ويعرفه عبد الوهاب الأمين: " بأنه الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الإقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج الوطني والعكس صحيح "[13].

من التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف النمو على أنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات أو الناتج المحلي الإجمالي والمستمرة عبر الزمن، أي لا تكون هذه الزيادة عرضية. ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$g_{PIB} = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100 \quad \text{.....(6)}$$

2-2. عوامله: يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الإقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات، تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي، يتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة، يضمن مستويات مختلفة من الإنتاج حسب شروط التوازن الديناميكي ودرجات مختلفة من الفعالية الإقتصادية، وهي متغيرات لدالة الناتج الكلي[14]:

$$y_t = f(k_t, A_t, L_t) \quad \text{.....(7)}$$

حيث: y_t : هي كمية الناتج الحقيقي في الزمن t، L_t: حجم خدمات العمل المقدمة في الزمن t.

k_t : حجم الموجودات الرأسمالية في الزمن t، A_t: مستوى المعرفة الفنية في الزمن t.

2-2-1. العمل: هو عبارة عن مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل.

2-2-2. رأس المال: يعبر عن مجموع الأصول المنتجة والتي تنتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين. بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى[15].

2-2-3. التقدم التقني: يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الإقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان[16]. وهو عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، قصد الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الإقتصادي[17].

3. قدرة نظام التوزيع وإعادة التوزيع على إحداث النمو الاقتصادي

إن التوزيع في النظرية الاقتصادية الوضعية لا يخرج عن مفهوم حصص عناصر الإنتاج، ورغم أن "سميث" قدم النظرية الاقتصادية ولم يعمل بشكل مرض على تنمية نظرية تخصيص الأجور والريع والربح، إلا أن إسهاماته وتفصيل الاقتصاديين اللاحقين رسخت القيم المادية للنظرية الاقتصادية[18]. وقد بدأ "سميث" بمناقشة الأجور من خلال مناقشته للقيمة، فالأجور عنده في المجتمعات البدائية تكون وفق الإنتاجية أما عند ظهور مفهوم الملكية الخاصة، وارتفاع تراكم رأس المال نتج عن ذلك زيادة الرأسماليين. وقد أدى عرض "سميث" لهذه المفاهيم إلى ظهور مفهوم توزيعي للدخل وهو مخصص للأجور، وعلى هذا الأساس فإن منظري الاقتصاد الوضعي كانوا يرون في عملية التراكم الرأسمالي مولدا لبقية الفعاليات، إذ أن تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة التشغيل حسب مفهوم رصيد مخصص الأجور وهو المحرك الأساسي لعملية النمو، فزيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي ارتفاع الاستثمار وهو الجزء الذي يفسر الأجور والأرباح، والأجور في الفكر الكلاسيكي لا تخرج عن كونها أجور سلع حد الكفاف من أجل البقاء على قيد الحياة. والنمو في هذا السياق كما أسس له في الاقتصاد الوضعي، هو أن هناك طريقا لزيادة مخزون الأجور السلعية عبر حث الرأسماليين على زيادة الادخار الذي لا يتأتى إلا من خلال زيادة الأرباح، و منذ أن قدم "سميث" تقسيم العمل كسبب من الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي، فإن المفتاح الأساسي في طبيعة عملية النمو الاقتصادي هو التراكم

الرأسمالي المؤدي إلى زيادة التشغيل. و الشكل التالي يوضح آلية التراكم الرأسمالي في إحداث النمو.

الشكل رقم (02): أثر التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي.

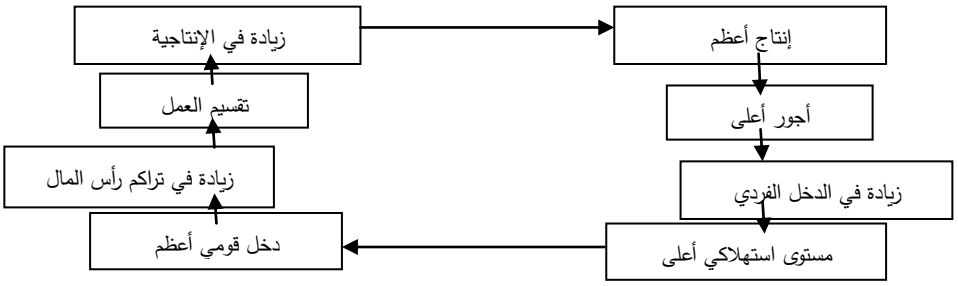

المصدر: أحمد إبراهيم منصور، **" عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية رؤية اسلامية "**، الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص297

حسب الشكل فإن الفعالية الاقتصادية تؤدي إلى نمو اقتصادي، أي أنه حسب قانون "ساي" للأسواق العرض قادر على خلق الطلب، وبالتالي الاستثمار في الإنتاج في ظل التراكم الرأسمالي المستمر بفعل التفاوت الكبير بين الأرباح والأجور، هو مصدر للنمو، وعلى الرغم من سيادة قانون "ساي" للأسواق فقد انصب الاهتمام في الفعالية الاقتصادية بمجيء "كينز" على جانب العرض الذي ينشط بجانب الطلب الذي يعتبر المشغل لعملية النمو الاقتصادي، وبذلك أصبح التوزيع الأولي للإنتاج بين أرباح تؤدي إلى تراكم يستثمر وأجور سلع حد الكفاف لا يؤدي إلى نمو اقتصادي منشط للاستثمار، فكان لابد من إعادة الاعتبار لتدخل الدولة الاقتصادي من خلال إعادة التوزيع. وعليه فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي و توزيع الدخل هي التي تحدد مستوى العدالة الذي يؤدي إلى الحد من التفاوت .

المحور الثاني: تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي و تشخيصه

سنحاول من خلال هذا المحور التعريف بنموذج الدراسة ومن ثم القيام باختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومن ثم نجري عملية تقدير للنموذج، وفي الأخير نقوم بعملية تحليل وتفسير للنتائج المتوصل إليها.

1. تعيين النموذج وتحليل متغيراته: سنعرف أولا بالنموذج ومتغيراته ثم نقوم بتحليل أهم هذه المتغيرات.

1-1. تعيين النموذج: طبقا لموضوع دراستنا والمتمثل في أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، سيكون المتغير التابع هو معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والذي يرمز له بـــ EG ، أما المتغير المستقل أو المفسر هو توزيع الدخل ممثلا في مؤشر جيني ذو الرمز GINI إضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تحسن من تفسير سلوك النمو الاقتصادي.

وبالنسبة للشكل الرياضي الذي سيأخذه النموذج فسيكون كالآتي:

$$EG = \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

$$F(\ GINI, INF, CHOM, ER, PRO-CA, PRO-EMP, SEC\ )$$

حيث:

EG: النمو الاقتصادي.

GINI: مؤشر توزيع الدخل إذ يعتبر هذا المعامل من أهم مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل.

INF: معدل التضخم. / CHOM: معدل البطالة. / ER: سعر الصرف.

PRO-CA: إنتاجية رأس المال. / PRO-EMP: إنتاجية العمالة.

SCE: الأمن وهو متغيرة صماء تأخذ القيمة "1" في حالة وجود الأمن كما تأخذ القيمة "0" في حالة انعدام الأمن.

1-2. تحليل تطور أهم متغيرات الدراسة: سنقوم أولا بتحليل تطور معدل النمو الاقتصادي ثم مؤشر توزيع الدخل

1-2-1. تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2013: [19] من خلال الملحق رقم (1) يتضح لنا أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر عرف تذبذبا على طول فترة الدراسة، اذ في سنوات شهد نموا سالبا و في سنوات أخرى نموا موجبا والذي يرجع بطبيعة الحال إلى التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار النفط وكذلك الأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها هي الأخرى أثرت على الطلب العالمي للطاقة وهذا باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي أي اقتصاد يعتمد فيه نمو الناتج المحلي الاجمالي اعتمادا شبه مطلق على قطاع المحروقات. ففي الفترة (1980-1985) تم تسجيل معدلات نمو حقيقية موجبة بلغ متوسط معدلاتها السنوية 3.25 % و التي تعود إلى الارتفاعات الحادة في أسعار النفط نتيجة الصدمة النفطية (الحرب العراقية الايرانية وأسعار النفط التي بلغت 37دولار للبرميل). ولكن أسعار النفط سرعان ما انهارت نتيجة للأزمة النفطية 1986 (انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل) مما انعكس سلبا على معدل النمو وهذا بالانحدار الشديد خلال هذه السنة والسنوات التي تلتها (1986-1988) بمتوسط نمو سالب بلغ -0.43%، ثم تشهد بعد ذلك (1989-1990) تحسنا طفيفا في معدلات النمو بـ 4.4% و0,8% نتيجة للتحسن الطفيف في أسعار النفط (أزمة الخليج الثانية: العراق والكويت)، لتشهد بعد ذلك فترة (1991-1994) دخول الاقتصاد الوطني أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، مما انعكس سلبا على معدلات النمو بتسجيل متوسط معدل نمو سالب بلغ -0.6%، في حين شهدت الفترة التي تلتها (1995-1999) تحسنا في معدلات النمو بتسجيل متوسط موجب بلغ 3.46% نتيجة لتحسن أسعار النفط وكذلك بداية تحسن الأوضاع الاقتصادية. ومع بداية الألفية شهد الاقتصاد الوطني استمرارا في تحسن أسعار النفط وانتهاجا لسياسة الانعاش الاقتصادي الممثلة في تطبيق جملة من برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي واللذان لعبا دورا بارزا في تحسن معدلات النمو الاقتصادي(بتسجيل متوسط بلغ 4.3% للفترة 2000-2004) و(متوسط بلغ2.98% للفترة2005-2009) و (متوسط بلغ 3.08% للفترة 2010-2013) خلال هذه المرحلة.

2-2-1. تحليل تطور مؤشر توزيع الدخل "معامل جيني" في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2013): تجدر الاشارة في البداية إلى أن معامل جيني عندما تقترب قيمته من الصفر يعني وجود عدالة في توزيع الدخل(مع صعوبة تحقيق ذلك على أرض الواقع) ولما تقترب من الواحد يدل ذلك على عدم وجود عدالة، بحيث من خلال الملحق رقم (1) يتضح لنا أن معامل جيني كمؤشر لتوزيع الدخل في الجزائر لم يعرف على طول فترة الدراسة تذبذبات وتقلبات حادة فيه، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الحكومة الجزائرية في سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية لم تول اهتماما كبيرا بتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإنما كان همها وهدفها بالدرجة الأولى هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، إذ شهدت السنوات الأولى أي (1980-1990) استقرارا ملحوظا نوعا ما في معامل جيني الذي بلغت قيمته بالمتوسط 39% بينما الفترة (1991-2001) انخفض فيها معامل جيني كمؤشر لتوزيع الدخل بالمتوسط إلى 33.10% مقارنة بالفترة السابقة والذي يشير إلى أن هناك تحسن طفيف في توزيع الدخل وفي الفترة الأخيرة (2002-2013) سجل معامل جيني بالمتوسط ارتفاعا طفيفا بمقدار 35.36% .

2. دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة: يعد الاستقرار شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، ففي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون زائفا[20]، و عليه سنقوم بإجراء اختبار ديكي-فولر ADF المطور[21] من أجل ذلك، حيث أنه في حالة عدم تحقق خاصية الاستقرارية للسلاسل يتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى ثم الثانية ... وإجراء الاختبار بعد كل مرحلة إلى أن تستقر المتغيرات.

من خلال نتائج دراسة الإستقرارية لاحظنا أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى ما عدا السلاسل الزمنية المتعلقة بكل من معدل النمو الاقتصادي ومؤشر توزيع الدخل فهي مستقرة عند المستوى (مع العلم أن معظمها كان من نوع DS مما استلزم استقرارها اجراء الفروق من الدرجة الأولى، ماعدا سلسلة انتاجية العمالة التي كانت من نوع TS أي احتوت على اتجاه عام تحديدي والذي تم ازالته ومن ثم تمت دراسة استقراريتها من جديد).

3. تقدير نموذج الدراسة وتشخيصه: بعد تحليل أهم متغيرات الدراسة سيتم تقدير نموذج أثر مؤشر توزيع الدخل ومجموعة من المتغيرات الأخرى على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال فترات مختلفة لتحسين التحليل، إضافة إلى اختبار مدى صلاحية النموذج إحصائيا واقتصاديا. تعطى صيغة النموذج كالآتي:

$$EG = \alpha + \beta_1.dCHOM + \beta_2.dER + \beta_3.dINF + \beta_4.dPRO_CA + \beta_5.dPRO_Emp + \beta_6.GINI + \beta_7 SEC + e_t$$

من خلال تقدير النموذج خلال فترات مختلفة حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): نتائج التقدير والتشخيص للنموذج

المتغير التابع	معدل النمو الاقتصادي**		
المتغيرات المستقلة	الفترة 2013-1980	الفترة 1999-1989	الفترة 2013-2000
الثابت	- 4.3213 (0.6056)	-58.07 (0.033)	10.5579 (0.2558)
معدل البطالة*	-0.3760 (0.0311)	1.581 (0.04)	-
سعر الصرف**	0.0985 (0.3800)	0.2967 (0.1210)	-
معدل التضخم*	-0.0493 (0.4973)	-0.2318 (0.059)	-0.1445 (0.047)
إنتاجية رأس المال**	-0.0071 (0.2322)	-	0.0082 (0.0004)
مؤشر توزيع الدخل***	0.1562 (0.4814)	1.5500 (0.0326)	-0.1886 (0.4501)
مؤشر الأمن	0.2641 (0.7509)	1.7857 (0.2617)	-
إنتاجية العمالة**	-43.61 (0.0513)	-30.706 (0.048)	23.892 (0.001)
EG_{t-1}	-0.6468	-	0.7325

	(0.0105)		(0.0319)
ε_{t-1}	-0.9993 (0.0000)	-	0.9995 (0.0186)
$\overline{R}^2$	**0.5480**	**0.9287**	**0.8190**
F	**2.9640** [0.0181]	**6.5221** [0.076]	**5.2796** [0.0230]
DW	**1.8554**	**1.8919**	**1.2104**
JB	**1.1853** [0.5528]	**0.6133** [0.7358]	**0.9974** [0.6072]
$ARCH$	**0.8127** [0.3673]	**0.7257** [0.3943]	**0.7572** [0.3842]

(.....) احتمال إحصائية ستودنت لمعلمات تقدير النموذج [.....]احتمال إحصائية الاختبارات التشخيصية

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الملاحق من الرقم (02) إلى الرقم (07) و التي مصدرها Eviews7

* الديوان الوطني للاحصائيات، ** البنك العالمي للبيانات،

*** Belkacem Labàas "Poverty dynamics in Alegria ", Arab Planing Institut, Vol.4, no.1, Kuwait, Dec 2001 .

- كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2013 .

- البنك العالمي للبيانات، والبعض تم حسابها بناءا على القانون المذكور سابقا.

. التفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج النموذج المقدر: من خلال الجدول السابق والذي لخص نتائج التقدير وكذا الاختبارات التشخيصية اللازمة من أجل التأكد من جودة أداء هذا النموذج وصلاحيته اقتصاديا وإحصائيا، يمكننا التفسير والتحليل وهذا على النحو التالي:

4-1. التحليل الإحصائي لنتائج التقدير: من أجل تحسين التحليل الإحصائي والاقتصادي قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى فترات زمنية تتماشى مع طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.

4-1-1.الفترة 1980-2013 : من خلال نتائج التقدير السابقة تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$EG = -4.32 + 0.64.EG_{t-1} - 0.38.dCHOM + 0.09.dER - 0.05.dINF - 0.007.dPRO_CA$$
$$-43.61.dPRO_Emp + 0.16.GINI + 0.26SEC - 0.99e_{t-1}$$

- بفحص المعلمات المقدرة للنموذج من خلال اختبار ستودنت تبين لنا أن ليس كل المعلمات لها معنوية إحصائية، حيث من كان لديه معنوية إحصائية هي المتغيرات التالية: معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة واحدة وحد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة أين كانت قيمها الاحتمالية أقل من 0.05، في حين المتغيرات الباقية ليس لديها معنوية إحصائية أين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05.

- حسب نموذجنا هناك أثر عكسي معنوي إحصائي لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي: إذ عندما يتغير معدل البطالة بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 0.38 في الأجل القصير.

- معامل "جيني" (توزيع الدخل) لا يؤثر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013 لأن ليس لديه معنوية إحصائية نظرا لأن احتمال إحصائية ستودنت فيه أكبر من 0.05.

- هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمعدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي: إذ عندما يتغير معدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.64 في الأجل القصير.

- حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة له تأثير عكسي معنوي إحصائي باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي: إذ عندما يتغير حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.99 في الأجل القصير.

- المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 54.8% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05.

- إحصائية دربن-واتسن $DW = 1.85$ تشير إلى وجود حالة شك لمشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية داخل مجال الثقة $[2.02 > \mathbf{1.85} > 1.97]$.[22]

- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية *ARCH* أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا أن احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.[23]

4-2-1. الفترة 1989-1999: من خلال نتائج التقدير السابقة تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$EG = -58.07 + 1.58.dCHOM + 0.3.dER - 0.23.dINF - 30.7.dPRO_Emp + 1.55.GINI + 1.78.SEC$$
.....(11)

- بفحص المعلمات المقدرة للنموذج من خلال اختبار ستيودنت تبين لنا أن ليس كل المعلمات لها معنوية إحصائية، حيث من كان لديه معنوية إحصائية هي المتغيرات التالية: معدل البطالة، معامل جيني، الثابت أين كانت قيمها الاحتمالية أقل من 0.05، في حين المتغيرات الباقية ليس لديها معنوية إحصائية أين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05.

- حسب نموذجنا هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي: إذ عندما يتغير معدل البطالة بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 1.58 في الأجل القصير.

- معامل "جيني" (توزيع الدخل) يؤثر طرديا على النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة لأن لديه معنوية إحصائية نظرا لأن احتمال إحصائية ستيودنت فيه أقل من 0.05، حيث عندما يتغير معامل جيني بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـــ 1.55 في الأجل القصير.

- وفقا لقيمة الثابت c لما تكون المتغيرات المستقلة معدومة وبما فيها معامل جيني يسجل معدل النمو الاقتصادي انخفاض بمقدار 58.07.

- المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 92.9% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة.

- النموذج غير مقبول إحصائيا نظرا لعدم وجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 0.05.

- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية *ARCH* أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا أن احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

4-1-3. الفترة 2000-2013: من خلال نتائج التقدير السابقة تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$EG = 10.55 + 0.73.EG_{t-1} - 0.014.dINF + 0.01.dPRO_CA + 23.89.dPRO_Emp - 0.19.GINI - 0.99e_{t-1}$$
.....(12)

- من خلال اختبار ستيودنت اتضح لنا أن كل من معدل التضخم، إنتاجية العمالة، إنتاجية رأس المال معدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة واحدة وحد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة لها معنوية إحصائية أين كانت قيمها الاحتمالية أقل من 0.05، في حين المتغيرات الباقية ليس لديها معنوية إحصائية .

- حسب نموذجنا هناك أثر عكسي معنوي إحصائي لمعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي، إذ عندما يتغير معدل التضخم بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 0.14 في الأجل القصير.

- إنتاجية العمالة تؤثر طرديا وبشكل معنوي في النمو الاقتصادي، إذ عندما تتغير إنتاجية العمالة بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 28.89.

- كذلك إنتاجية رأس المال تؤثر طرديا وبشكل ضعيف في النمو الاقتصادي، إذ عندما تتغير بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 0.01.

- هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمعدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي، إذ عندما يتغير معدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.73 في الأجل القصير.

- حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة له تأثير طردي معنوي باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي: إذ عندما يتغير حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة بوحدة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.99 في الأجل القصير.

- المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 81.9% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05.

- إحصائية درين-واتسن $DW = 1.21$ تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية داخل مجال الثقة $[2.84 > \mathbf{1.21} > 1.15]$.

- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية *ARCH* أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا أن احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

4-2. التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة: إن النتائج المتوصل لها سابقا من حيث أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، يعتبر مقبولا من الناحية القياسية نوعا ما استنادا على نتائج التقدير والاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر، إلا أنه كان هناك تحفظات من الناحية الاقتصادية من حيث مدى مطابقة بعض النتائج للنظرية الاقتصادية. وعليه يمكن إرجاع وتفسير هذه النتائج كما يلي:

- لابد من التأكيد والإشارة في البداية على أن النتائج تكون تخضع للفترة الزمنية قيد الدراسة، طبيعة الإحصائيات من حيث مدى صحتها و واقعيتها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- معامل جيني لتوزيع الدخل لم يكن له أي أثر على النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة (1980-2013) في الجزائر، و هذا نظرا لأن السياسة الاقتصادية الجزائرية لم يكن هدفها الأول هو تحقيق العدالة في توزيع الدخول و إنما كان همها الأول والأخير هو تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال إعطائها أهمية كبرى لمحور تهيئة وتطوير الهياكل القاعدية (الاقتصادية والاجتماعية) لما لها من دور هام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. مع ملاحظة أنه خلال الفترة (1989-1999) كان هناك تأثير طردي لمعامل جيني على النمو الاقتصادي والذي يفسر على أن هذه الفترة شهدت اختلالا في توزيع الدخول نظرا لطبيعة برنامج التعديل الهيكلي الذي أدى إلى زيادة التراكم الرأسمالي لدى طبقة الأغنياء ومن ثم الاستثمار فالنمو الاقتصادي وفقا للنظرية الاقتصادية.
- بالنسبة لأثر البطالة على النمو الاقتصادي و علاقته به، فإنه يختلف من فترة إلى أخرى. فالملاحظ أن تأثيره كان ضعيف عكسي خلال فترة الدراسة (1980-2013) وهذا يوافق النظرية الاقتصادية بينما خلال الفترة

(1989-1999) كان الأثر طردي وهذا في الواقع يعاكس النظرية الاقتصادية ويمكن تفسيره على أن هذه الفترة تميزت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة من جهة ومن جهة أخرى كان هناك تحسن طفيف في النمو الاقتصادي نظرا للتحسن الطفيف في أسعار النفط وقلة الضغط على الإنفاق الحكومي .

- لم يكن هناك أي أثر للتضخم على النمو الاقتصادي في معظم فترات الدراسة، و يمكن إرجاع ذلك لكون أن باقي متغيرات الدراسة كان لها دور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي، مع ملاحظة أنه خلال الفترة الأخيرة (2000-2013) سجلنا أثر عكسي للتضخم باتجاه النمو الاقتصادي كون معدلات التضخم كانت منخفضة خلال هذه الفترة وبالتالي أدت إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي تماشيا مع النظرية الاقتصادية.
- بالنسبة لإنتاجية العالة ورأس المال فكلاهما لم يكن لديه أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال معظم فترات الدراسة، نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي وليس حقيقي. مع ملاحظة أنه في الفترة الأخيرة سجلنا أثر طردي لكليهما باتجاه النمو الاقتصادي وهذا يعود إلى طبيعة الفترة التي شهدت تطبيق لسياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة على رأس المال المادي والبشري من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- لم يكن هناك أي تأثير لسعر الصرف باتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة وهذا يناقض النظرية الاقتصادية و بالنسبة للأمن فالملاحظ أنه خلال فترة الدراسة لم يلعب أي دور في تفسير النمو الاقتصادي مما يعني أنه في الجزائر الأمن مقارنة بباقي محددات النمو هو ليس عامل مهم وقوي في تفسير النمو الاقتصادي.
- نلاحظ أن حد الخطأ العشوائي كان معنويا في معظم فترات الدراسة وهذا إن دل فإنه يدل على أنه توجد متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج تلعب دورا في تفسير النمو الاقتصادي. وهذا يؤيد ملاحظاتنا وتفسيراتنا حول غياب تأثير بعض متغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

بصفة عامة تتحدد علاقة توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي نظريا، أن التفاوت في توزيع الدخول شرط ضروري لإحداث النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط كون أن اللاعدالة في التوزيع هو الذي يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي ومن ثم الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وقد تم التوصل إلى مجموعة من **النتائج** التطبيقية نذكر أهمها:

- اتضح لنا أن معامل جيني لم يكن له أي أثر على النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة (1980-2013) في الجزائر، نظرا لأن السياسة الاقتصادية الجزائرية أولت اهتماما أكبر لتحقيق النمو الاقتصادي بدلا من تحقيق العدالة في توزيع الدخول.
- في الفترة (1989-1999) كان هناك تأثير طردي لمعامل جيني على النمو الاقتصادي، نظرا لأن هذه الفترة شهدت اختلالا في توزيع الدخول- كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي- الذي أدى إلى زيادة تراكم رأس المال ومن ثم الاستثمار فالنمو الاقتصادي.
- معامل جيني (توزيع الدخل) إلى جانب المتغيرات المستقلة الأخرى (البطالة، التضخم، سعر الصرف، إنتاجية رأس المال، إنتاجية العمل، الأمن)، فسروا النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة (1980-2013) بنسبة 54.8% والباقي يعود تفسيره إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
- حد الخطأ العشوائي كان له دور في تفسير النمو الاقتصادي، وهذا ما يوضح لنا أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج لها تأثير على النمو الاقتصادي بالجزائر.

من خلال نتائج الدراسة، فإنه يمكننا **اختبار الفرضيات** كما يلي:

الفرضية الأولى: «إن عدالة توزيع الدخل شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي » ثبتت صحة هذه الفرضية في المدى المتوسط والطويل، لكن في المدى القصير تكون اللاعدالة في توزيع الدخول شرط لإحداث النمو الاقتصادي من خلال دورها في زيادة التراكم الرأسمالي لدى طبقة الأغنياء ومن ثم تحفيزهم على الاستثمار وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: « يوجد أثر طردي لتوزيع الدخول على النمو الاقتصادي في الجزائر» هذه الفرضية غير صحيحة تماما، حيث استنادا على نتائج التقدير اتضح لنا أنه لا يوجد أي أثر لمعامل جيني (توزيع الدخل) على النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة (1980-2013).

بعد استعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال **تقديم الاقتراحات** التالية:

- إن النمو السريع والمستقر الذي تعرفه الدول الصاعدة الناجحة يشكّل فرصة للدول العربية لتستفيد من تجاربها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء. وأحد الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها هو أن التناقض بين النمو الاقتصادي والإنصاف في توزيع ثمار النمو، لا يعدو كونه ظاهرياً ومنحسراً على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فليس ثمة تناقض ولا تضارب بين الهدفين.
- ضرورة تحقيق موازنة بين هدف زيادة النمو الإقتصادي وهدف تقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل لأن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا تؤدي بالضرورة إلى مساواة أكبر في توزيع الدخل
- من المهم الاستمرار في إجراء المزيد من بحوث ميزانية الأسرة، إضافة إلى التوسع في استخدام الأساليب الحديثة من أجل الوصول إلى بيانات دقيقة وشاملة أكثر.

المراجع:

[1] عادل أحمد حشيش، " أصول الإقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص405.

[2] زينب حسن عوض الله، سوزي عدلي ناشد، " مبادئ الإقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2007، ص484.

[3] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، "أساسيات علم الإقتصاد، مدخل لدراسة أصول الإقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة بالنظم الإقتصادية المقارنة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص438.

[4] H. Guitton , "Economie politique ", Tom II Dalloz ,sans édition, Paris, 1970, P198.

[5] عادل أحمد حشيش وآخرون، " أساسيات الإقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2003، ص438.

[6] سوزي عدلي ناشد، " الإقتصاد السياسي: النظريات الإقتصادية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2008، ص298.

[7] مُحَمَّد سمير مُحَمَّد سعد الدين، " تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الاصلاح الاقتصادي في مصر1990-2003 "، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2008، ص 117.

[8] عبد الرزاق فارس، " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2001، ص 101.

[9] مُحَمَّد الماحي، " تخطيط وتمويل التنمية – المناهج- النماذج بالتطبيق-"، بستان المعرفة، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 221.

[10]David Gordon and Paul Spicker, "The International Glossary on Poverty",Zed books LTD ,without edition, New York, 1999,p71-72.

[11] Jean Arrous, "les théories de la croissance,"Edition du seuil, sans édition, paris, France, 1999, p9.

[12] Shapiro & Edward, " Macro Economic Analysis ", Thomson Learning, without edition, 1995, p429.

[13] عبد الوهاب الأمين، " مبادئ الإقتصاد الكلي "، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 371.

[14] عز الدين مخلوف، " دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي –حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص25 .

[15] بن مريم مُحَمَّد، " أمثلية البطالة تحت قيد أمثلية النمو الإقتصادي وفق قانون أوكن"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2011، ص36.

[16] عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)"، الدار الجامعية ، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص468.

[17] حربي موسى عريقات،" مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي"، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1998، ص70.

[18]كامل كاظم علاوي و مُحَمَّد غالي راهي،" تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادي في العراق للفترة 1974-2010"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 9، العدد 29، العراق، 2013، ص223.

[19] تحليل الباحثين بالاستعانة بـ:- وائل محمدي، " تقلبات أسعار النفط ...تاريخ طويل من التجارب"، مقال الكتروني، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13161، 2014/12/10 و- علي ميرزا، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، تقرير ندوة قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر2015، ص 1-2.

[20]Régis Bourbounnais," économétrie", dunod, Paris, 6 édition , 2005, p 232-234.

[21] تحليل الباحثين اعتمادا على: شيخي مُحَمَّد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ، 2012، ص 99.

[22] Régis Bourbounnais, op .cit, p 228.

الملاحق:

الملحق رقم (01): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي للفترة 1980-2013

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:16
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments
Convergence achieved after 26 iterations
MA Backcast: 1981

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	0.156294	0.218226	0.716201	0.4814
DCHOM	-0.376010	0.163287	-2.302749	0.0311
DINF	-0.049360	0.071523	-0.690136	0.4973
DER	0.098512	0.109949	0.895975	0.3800
DPRO_EMP	-43.61397	21.16108	-2.061047	0.0513
DPRO_CA	-0.007166	0.005833	-1.228546	0.2322
SEC	0.264147	0.821665	0.321478	0.7509
C	-4.321341	8.248288	-0.523908	0.6056
AR(1)	0.646872	0.231192	2.797986	0.0105
MA(1)	-0.999383	0.130559	-7.654663	0.0000

R-squared	0.548033	Mean dependent var	2.769688
Adjusted R-squared	0.363137	S.D. dependent var	2.315038
S.E. of regression	1.847487	Akaike info criterion	4.315836
Sum squared resid	75.09055	Schwarz criterion	4.773878
Log likelihood	-59.05337	Hannan-Quinn criter.	4.467664
F-statistic	2.964008	Durbin-Watson stat	1.855433
Prob(F-statistic)	0.018112		

Inverted AR Roots	.65
Inverted MA Roots	1.00

الملحق رقم (02): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي للفترة 1989-1999

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:44
Sample: 1990 1999
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	1.550041	0.410712	3.774033	0.0326
DCHOM	1.581535	0.493048	3.207667	0.0490
DINF	-0.231801	0.078079	-2.968807	0.0591
DER	0.296738	0.138172	2.147597	0.1210
DPRO_EMP	-30.70603	9.511338	-3.228360	0.0483
SEC	1.785778	1.294979	1.379001	0.2617
C	-58.07556	15.61707	-3.718723	0.0338

R-squared	0.928796	Mean dependent var	1.570000
Adjusted R-squared	0.786389	S.D. dependent var	2.463083
S.E. of regression	1.138389	Akaike info criterion	3.293133
Sum squared resid	3.887790	Schwarz criterion	3.504942
Log likelihood	-9.465664	Hannan-Quinn criter.	3.060778
F-statistic	6.522112	Durbin-Watson stat	1.891971
Prob(F-statistic)	0.076203		

الملحق رقم (03): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي للفترة 2000-2013

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:50
Sample: 2000 2013
Included observations: 14
Convergence achieved after 26 iterations
MA Backcast: 1999

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	-0.188684	0.235884	-0.799901	0.4501
DPRO_CA	0.008247	0.001306	6.317020	0.0004
DPRO_EMP	23.89228	4.770155	5.008700	0.0016
DINF	-0.144566	0.060178	-2.402295	0.0473
C	10.55791	8.531191	1.237566	0.2558
AR(1)	0.732575	0.274211	2.671577	0.0319
MA(1)	0.999515	0.327684	3.050241	0.0186

R-squared	0.819017	Mean dependent var	3.480714
Adjusted R-squared	0.663890	S.D. dependent var	1.429731
S.E. of regression	0.828887	Akaike info criterion	2.769387
Sum squared resid	4.809375	Schwarz criterion	3.088916
Log likelihood	-12.38571	Hannan-Quinn criter.	2.739809
F-statistic	5.279626	Durbin-Watson stat	1.210448
Prob(F-statistic)	0.023073		

Inverted AR Roots	.73
Inverted MA Roots	-1.00

الملحق رقم 04: تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي و مؤشر توزيع الدخل "معامل جيني" في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2013